

التدفقات إلى أوروبا الشرقية

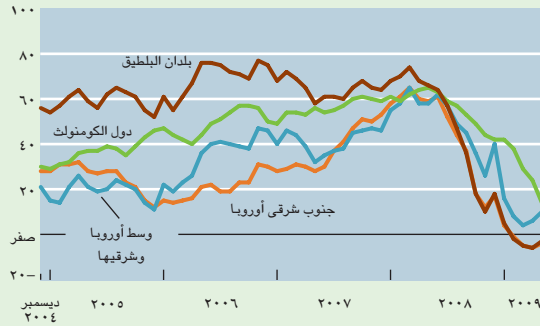
البنوك الأجنبية دعمت بنوك أوروبا الشرقية، لكن الأزمة المالية عكست هذا الاتجاه



الائتمان المقدم للقطاع غير المالي الخاص، سواء بالعملية الأجنبية أو الوطنية، لا سيما للشركات غير المالية وقطاع الأسر. بيد أن التدهور الذي لحق مناخ التمويل العالمي منذ سبتمبر ٢٠٠٨ قد أدى إلى انخفاض سريع في معدل نمو الائتمان الذي كان بالفعل سالبا منذ فبراير ٢٠٠٩ بالنسبة لبلدان البلطيق ودول جنوب شرقي أوروبا.

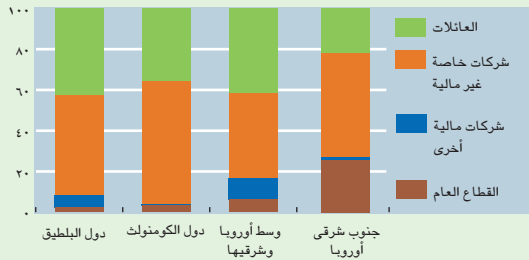
انخفضت المعدلات المرتفعة لنمو الائتمان بالعملات الأجنبية بشكل حاد بعد الأزمة.

(الائتمان المقدم للقطاع الخاص غير المالي بالعملات الأجنبية، النسبة المئوية للتغير السنوي)



عند بداية الأزمة، كانت الشركات والأسر أكبر المتلقين للائتمان بالعملات الأجنبية.

(المطالبات على القطاعات المحلية بالعملات الأجنبية في سبتمبر ٢٠٠٨، نسبة مئوية)



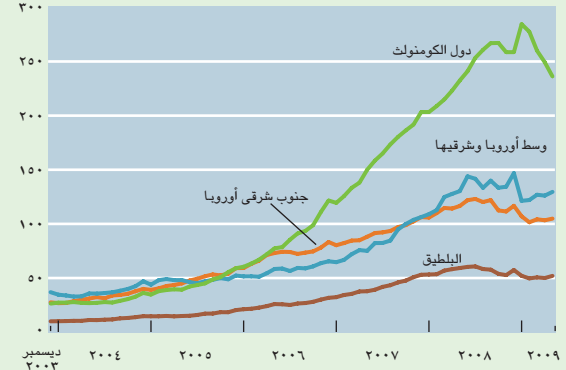
نبذة عن قاعدة البيانات

البيانات مستمدة من النماذج المعيارية الموحدة المستخدمة في ١١٤ بلدا للإبلاغ عن البيانات النقدية لإدارة الإحصاءات بصندوق النقد الدولي. وقد تم ترتيب البلدان في أربع مجموعات هي: دول الكومنولث المستقلة (أرمينيا، وأذربيجان، بيلاروس، وجورجيا، ومولدوفا، وروسيا، وأوكرانيا)، ودول جنوب شرقي أوروبا (ألبانيا، وكرواتيا، ومقدونيا، وجمهورية يوغسلافيا الاتحادية، ورومانيا، وصربيا وتركيا)، ودول البلطيق (إستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا). ودول وسط أوروبا وشرقيها (الجمهورية التشيكية، وهنغاريا، وبولندا، والجمهورية السلوفاكية) ويمكن الوصول إلى معظم البيانات الواردة في هذا المقال من خلال الاتصال الإلكتروني بالإحصاءات المالية الدولية www.imfstatistics.org/imf

البنوك الأجنبية (معظمها من أوروبا الغربية) على النظام المصرفي لأوروبا الشرقية. وقد ازداد التمويل الشامل المقدم من مصادر أجنبية إلى دول في أوروبا الشرقية من نحو ٩٦ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٠٣ إلى ذروة بلغت ٥٥٠ مليار دولار في سبتمبر ٢٠٠٨. وقد أظهرت المناطق الفرعية الأربع - دول البلطيق، ودول وسط أوروبا وشرقيها، وكومنولث الدول المستقلة، وجنوب شرقي أوروبا - زيادة في اعتمادها على البنوك الأجنبية، حركته قفزة في الالتزامات الأجنبية للقطاع المصرفي في كومنولث الدول المستقلة في خمس سنوات تعادل تسعة أمثال ما كانت عليه، حيث بلغت ٢٨٠ مليار دولار. ومع ازدياد الأزمة المالية العالمية سوءا في سبتمبر ٢٠٠٨، انقلب هذا الاتجاه إلى العكس بالنسبة لكافة المجموعات.

تلقت البنوك في كافة أرجاء أوروبا الشرقية مبالغ مالية ضخمة من البنوك الأجنبية.

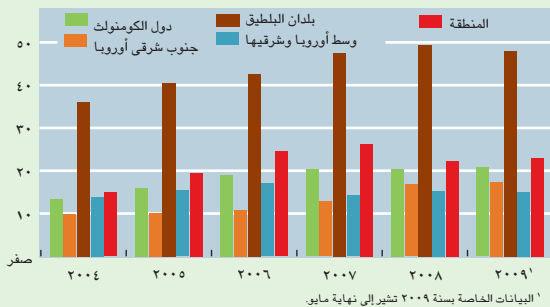
(التزامات لغير المقيمين، بالمليار دولار)



وارتفع متوسط الالتزامات الأجنبية، كنسبة من إجمالي الالتزامات من ١٢٪ إلى ١٩٪ بالنسبة لجميع البلدان. ونجد أقصى اعتماد على البنوك الأجنبية في دول البلطيق، إذ تتراوح النسبة بين ٣٣٪ في ديسمبر ٢٠٠٣ وذروة بلغت ٥٠٪ أكتوبر ٢٠٠٨. وقد توازت هذه الزيادة في التمويل الأجنبي مع معدلات نمو شديدة الارتفاع في

لدى بلدان البلطيق أعلى نسبة اعتماد على البنوك الأجنبية في المنطقة.

(التزامات لغير المقيمين النسبة المئوية لإجمالي الالتزامات، نهاية السنة)



١ البيانات الخاصة بسنة ٢٠٠٩ تشير إلى نهاية مايو.

أعدّه هوزيه مورينو وريكاردو دافيكو من إدارة الإحصاءات بصندوق النقد الدولي.